يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون و نفي الفعل اذا اقسم عليه اكد
وقال صاحب الاقليد ويراد بالتأكيد هو التعميم
وابراء الذمة ضربه من سلب وايجاب عما هو بصدده وليس
كما زعم بعضهم انها للتأكيد وليس كذلك اذ للتأبيد مناف
للتحديد وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي وحتى لانتهاء الغاية انتهى وذهب قوم منهم
ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن
عصفور وجعلوا منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح
انه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة وفي لم حرف
جزم تدخل على المضارع وتجزمه وقد تلغى فلا تجزم بها قال
في شرح التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما قال
شارح الالفية وهو احسن لان ما ينفى بها الماضي كثيرا بخلاف
لا وانشد الاخفش على اهمالها قوله لولا فوارس من نعم
واسرتهم يوم الصليف لم يوفون بالجار قال بعض
النحويين انه ضرورة وذكر في شرحه ان الرفع بها لغة قوم
ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل وحذفه بعدها الا في الضرورة
لنفي المضارع فيجوز ان يكون ذلك النفي منقطعا عن الحال

مطلب لم

ينبغي ان يقول الامر

الحال نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن
شيئا مذكورا ومتصلا بها نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا و
قلبه ماضيا هذا صريح بانها تدخل على المضارع وتصرف معناه الى
المضي وهو مذهب المبرد واكثر المتأخرين وذهب ابو موسى ومن وافقه
وقد نسب هذا القول الى سيبويه انها تدخل على الماضي وتصرف
لفظه الى المضارع وقال ابن الحاجب وان لم يكن بين
هاتين العبارتين خلاف في المعنى لكن العبارة الثانية ليست بجيدة
لان قولهم يوهم صحة دخولها على الماضي وليس كذلك ويوهم ايضا
بقاء المضارع على معناه لانهم لم يقولوا الا انها تقلب لفظ الماضي
الى لفظ المضارع ولم يتعرضوا الى كون معنى الماضي مرادا فكان الاو
لى وفي أمّا المفتوحة المشددة بشرط قال بعض الفضلاء
ان النحاة اختلفوا بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة
للشرط وقائمة مقام ما وضع للشرط فذهب ابن الحاجب الى
الاول حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما
وصاحب الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله ومن
اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد عدة
فصول ان اما كلمة فيها معنى الشرط والخلاف في انها اسم او

معنى نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآية

كلمة

ان تقول

مطلب اما

Copyright © King Saud University